مكافحة الإرهاب: لابد من قطع رأس الأفعى..

د. بسام أبو عبد الله

في كل مرة يضرب الغرب في عقر داره من المنظمات التكفيرية- الإرهابية مثل القاعدة، واليوم النسخة المحدثة منها أي تنظيم (داعش) وأخواته، يحاول المسؤولون في العواصم الغربية نسب العملية إلى معتوه، أو مصاب بخلل عقلي، والادعاء أن الشخص المرتكب كان تحت الرقابة الأمنية، ولديهم معلومات كاملة عنه، ولكن لا نستطيع أن نفهم أنه إذا كان تحت الرقابة الأمنية فكيف استطاع تنفيذ عمل إرهابي كبير كما حدث قبل أيام في (أورلاندو) في الولايات المتحدة، وكيف تمكن منفذو عمليات باريس من القيام بها بهذه الراحة، والقدرة على الحركة في التنفيذ، أو عملية بروكسل في قلب عاصمة الناتو، والاتحاد الأوروبي، وغيرها الكثير من العمليات.

المشكلة أن السياسيين في الغرب ظلوا لعقود من الزمن يتجاهلون نمو الوهابية بين الشباب المسلم في بلدانهم، وتغلغل أفكارها الهدامة، الإجرامية عبر المدارس، والمساجد، والمؤسسات الثقافية السعودية التي انتشرت بغطاء منهم، وإغماض العين تحت لافتة المصالح الاقتصادية، والتجارية، وعقود التسليح، والرشاوى، وشراء الذمم، حتى وصل الأمر إلى أن تحولت بلدانهم إلى مصدر للإرهابيين، وهو ما شهدته الساحة السورية التي تدفق إليها آلاف الإرهابيين من دول غربية بناء على فتاوى سعودية وتواطؤ غربي من أجهزة مخابرات هذه الدول معتقدين أنه بالإمكان بعد إسقاط الدولة السورية تلميع هؤلاء، وجعلهم معتدلين كما حاولت واشنطن ولندن، وباريس، وبرلين وغيرها فعله طيلة خمس سنوات من الحرب العدوانية- الإرهابية على الدولة السورية.

مشكلة هؤلاء أنهم يتناسون سكوتهم، وتواطؤهم الطويل مع انتشار الوهابية التي تحولت إلى سرطان مزمن يهدد العالم، لتبدأ الأصوات بالصراخ داعية بعض دول الخليج لوقف تمويل التطرف، فها هي هيلاري كلينتون تقول: (حان الوقت ليمنع السعوديون، والقطريون، والكويتيون، وآخرون مواطنيهم من تمويل منظمات متطرفة يجب أن يكفوا عن دعم مدارس، ومساجد متطرفة دفعت بعدد كبير من الشباب على طريق التطرف في العالم).

ويبدو أن تصريحات كلينتون «انتخابية»، وإن كان رئيسها باراك أوباما قد سبق له أن اتهم السعودية بنشر التطرف في العالم في حديثه الشهير لمجلة (ذا أتلانتيك) الأميركية، لكن كلام كلينتون جاء للرد على منافسها (دونالد ترامب) الذي طالب السعودية بتأدية كل المصاريف لحمايتها، وألمح لضرورة وقف الهجرات، والتأشيرات للدولة التي تصدر الإرهابيين (في إشارة للسعودية).

وقبل أشهر حذر نائب المستشارة الألمانية- وزير الاقتصاد (زيغمار غابرييل) السعودية من تمويل التطرف الديني في ألمانيا، ورأى أن فترة التغاضي قد مضت، مطالباً باتخاذ إجراء حاسم ضد المساجد الراديكالية في ألمانيا بمجرد دعوتها للعنف والكراهية، وأما رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي توماس أوبرمان فقد حذر من انتشار الوهابية في ألمانيا، معتبراً أن الوهابية تمثل الإيديولوجيا التامة لداعش، وتسهم في تطرف مسلمين معتدلين في دول أخرى، ومثل هذا الشيء لا نحتاجه، ولا نريده في ألمانيا- حسب قوله.

الغرب الذي غض الطرف عن انتشار السرطان الوهابي بدأ يستشعر هذا الخطر، وانعكاسه على مسلمي أوروبا الذين يشكلون (٦٪) من سكان القارة أي نحو ٤٤ مليون نسمة، من خلال انتشار المساجد الوهابية وما يسمى مراكز ثقافية، ومراكز إسلامية تديرها السعودية، وهو ما يرصد في أغلب المدن الأوروبية (لندن- باريس- مدريد- لشبونة- روما- جنيف- اسكتلندا- بون) إضافة للولايات المتحدة، حيث تشير الإحصاءات إلى انتشار نحو ١٣٥٩ مسجداً في أوروبا يتبع للسعوديين، وإذا أضفنا إلى ذلك (الكراسي) الخاصة بالدراسات الإسلامية التي تطلق على أسماء ملوك سعوديين (لا يفكون الحرف) في جامعات غربية مرموقة مثل (هارفارد- كاليفورنيا- معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن) سنكتشف حجم انتشار السرطان الوهابي في الغرب.

بعض الدول الأوروبية بادرت لإجراءات صارمة كانت أولها في النمسا التي أغلقت المدرسة السعودية في فيينا بسبب تدريسها لأفكار تدعو للعنف، والكراهية، وحرم برلمانها أي (تمويل أجنبي) للمنظمات الإسلامية، وأما ألمانيا فقد بادرت في أيلول ٢٠١٥ لإغلاق ما يسمى (الأكاديمية السعودية) في بون، وترافق ذلك مع جدل في بريطانيا، وإيرلندا بشأن المدارس السعودية، ودورها...

في عام ٢٠٠٣ أشار تقرير لجنة من مجلس الشيوخ الأميركي أنه في السنوات العشرين ما بين (١٩٨٠- ٢٠٠٠) أنفقت السعودية ٨٧ مليار دولار على تعزيز الفكر الوهابي في جميع أنحاء العالم، وشمل ذلك تمويل ٢١٠ مراكز إسلامية، و١٥٠٠ مسجد، و٢٠٢ معهد ديني، وقدر حجم الإنفاق السنوي لهذه المؤسسات الموجهة حسب التقرير بـ٣ مليارات دولار، وإذا أخذنا الأعوام ما بين ٢٠٠٠- ٢٠١٦ التي لم يغطها تقرير الكونغرس الأميركي أستطيع أن أقول إن أضعاف المبالغ التي صرفت سابقاً، قد تم إنفاقها، لأن ذلك يشمل تمويل الحروب في سورية، والعراق، واليمن... الخ وجلب مقاتلي الوهابية (من أنحاء العالم)، والتسليح، والقتل، والتدمير والكوارث التي جلبتها للمنطقة بشكل عام.

إن نظرة سريعة لكل الجماعات الإرهابية التكفيرية في العالم (طالبان- القاعدة- داعش-النصرة- أحرار الشام- جيش الإسلام... الخ، بوكوحرام، عسكر طيبة، حركة الشباب الصومالية، الجماعة الإسلامية في أندونيسيا...الخ).

تظهر بوضوح أن منبعها الإيديولوجي هو الوهابية، وأن السعودية ودولاً خليجية أخرى هي أكبر ممول لكل الجماعات الإرهابية التكفيرية في العالم، وذئابها المنفردة، والمنفلتة في كل مكان، تقتل الأبرياء من دون تمييز في العرق، والجنس، والقومية، واللون، والمكان...

ولأن الغرب ما زال ينافق، ويكذب في علاقات المصالح والتخادم المشترك مع مملكة الوهابية في الرياض فإنه لا إمكانية للشفاء من الإرهاب الذي سينتشر أكثر- فأكثر، ما دامت الأفعى الأساسية ما تزال تضخ السم في كل مكان وتستقبل بالحفاوة والبعض يراها بقرة حلوب تدر عليه المال- لكن لا حل إطلاقاً ما دام رأس الأفعى لم يقطع، وما دامت زعانف السم لم تقتلع لأنها مستمرة في تدمير العقول، وإنتاج الإرهابيين في كل يوم.

وإذا كان حديثنا عن انتشار الوهابية في أوروبا، والغرب فإن الأمر يشمل أيضاً سورية التي اعتقد البعض في مرحلة ما أن بإمكانه أن ينام مع الأفعى في سرير واحد، ليكتشف لاحقاً أن سمها انتشر في الجسد السوري، ولولا قوة ومناعة هذا الجسد لكانت قد قضت عليه.

مكافحة الإرهاب ليست طلقة، ومدفعاً، وصاروخاً فقط- إنما مواجهة فكرية تبدأ باعتبار الوهابية منبعاً إيديولوجياً خطراً للتطرف، والقتل، وبث العنف، والكراهية، لتنتهي بتدريس أجيالنا القادمة (أخلاق الدين) لأن الدين أخلاق، ومعاملة وليس مذهباً، أو تياراً، أو مرتزقة يعتاشون من ورائه مثل آل سعود، ونواطير النفط، والغاز ليبقوا متربعين على عروشهم على حساب دماء الشعوب.

توتر أميركي روسي.. وبوتين يستقبل بان ودي ميستورا

موسكو: أحبطنا خطط إقامة قاعدة للإرهابيين في الشرق الأوسط وواشنطن تؤكد أنها تعمل لإحياء «وقف العمليات القتالية»

الوطن - وكالات

وسط مؤشر على توتر أميركي روسي، يلتقي الزعيم الروسي فلاديمير بوتين اليوم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ومبعوثه الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا، على حين أكدت موسكو أن عمليتها الجوية في سورية أحبطت خطط الإرهابيين بإقامة قاعدة لهم في الشرق الأوسط.

ووجه وزير الخارجية الأميركي جون كيري أمس تحذيراً إلى روسيا والرئيس بشار الأسد لجهة ضرورة احترام اتفاق «وقف الأعمال القتالية»، مؤكداً أن صبر واشنطن «محدود جداً».

ومن العاصمة النرويجية أوسلو، قال كيري إثر لقائه نظيره الإيراني محمد جواد ظريف: «على روسيا أن تفهم أن صبرنا ليس بلا حدود. وفي الواقع هو محدود جداً في ما يتعلق بمعرفة ما إذا كان (الرئيس) الأسد سيوضع أمام مسؤولياته أم لا» على صعيد التزام اتفاق «وقف العمليات القتالية»، الذي تم التوصل إليه في شهر شباط الماضي.

وأبدى كيري من جانبه استعداد بلاده لمحاسبة المسلحين الذين ينتهكون «وقف العمليات القتالية».

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عنه: أن الولايات المتحدة «مستعدة أيضاً لمحاسبة (المجموعات المسلحة) من عناصر المعارضة» الذين يشتبه في ارتكابهم انتهاكات أو الذين «يواصلون المعارك في انتهاك لوقف إطلاق النار». وتابع «تبين أن وقف الأعمال القتالية هش ومهدد، ومن الحيوي إرساء هدنة حقيقية. إننا ندرك هذا الأمر وليس لدينا أي أوهام». وأكد أن الولايات المتحدة تعمل على اتفاق لإحياء وقف العمليات القتالية وتأمل بالتوصل إليه في الأسبوعين المقبلين، ما سيسرع وتيرة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مئات آلاف المدنيين المحاصرين.

وتحسباً من الوعود التي أطلقها ولم تتحقق وآخرها كان صياغة دستور سوري جديد في شهر آب المقبل، قال كيري أيضاً: «لن أطلق أي وعد يلزمني، لكن مباحثاتي مع ظريف تجعلني اعتقد أن هناك سبلاً للتوصل إلى ذلك».

والإثنين بادر كيري إلى الاتصال بنظيره الروسي سيرغي لافروف وبحثا إمكانية التعاون في مجال مكافحة الجماعات الإرهابية في سورية، حيث طالب الوزير الروسي بابتعاد «فصائل المعارضة السورية» المدعومة من الولايات المتحدة، عن تنظيم جبهة النصرة المصنف على لائحة الأمم المتحدة للتنظيمات الإرهابية، كما شدد على عدم جواز السماح بإمداد الإرهابيين بالسلاح والمقاتلين عبر الحدود مع تركيا.

ولاحقاً أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مارك تونر، أن بلاده قدمت مقترحات إلى روسيا «لتعزيز نظام وقف إطلاق النار في مناطق معينة في الشمال الغربي من مدينة حلب» من دون أن يوضح ماهية تلك المناطق بدقة.

وزير الخارجية الأمريكية جون كيري متحدثاً في منتدى أوسلو (أ.ف.ب)

وتحت سقف مجلس الدوما الروسي، أعاد لافروف أمس أمام نواب الشعب الروسي إلى الأذهان أن الرئيس الروسي في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول الماضي قدم مبادرة خاصة بتشكيل جبهة واسعة لمحاربة الإرهاب تعتمد على قاعدة قانونية دولية متينة وتحت رعاية الأمم المتحدة. واستطرد قائلاً: «دعماً لهذه المبادرة، بدأت القوات الجوية والفضائية الروسية العمل في سورية تلبية لطلب السلطات السورية وبالتعاون مع الجيش السوري ووحدات الدفاع الوطني من أجل إحباط خطط الإرهابيين لإقامة قواعد لهم في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الإستراتيجية».

وتابع لافروف في كلمته، بحسب موقع «روسيا اليوم»: إن شركاء روسيا الغربيين احتاجوا إلى وقت طويل لكي يدركوا خطورة التحديات التي مصدرها تنظيما داعش وجبهة النصرة الإرهابيان، وضرورة التنسيق مع روسيا في التصدي لهذه المخاطر.

وأضاف إن الأشهر الماضية شهدت تقدماً في إطلاق جهود عملية مشتركة في هذا المجال، إذ أنشأت روسيا والولايات المتحدة المجموعة الدولية لدعم سورية، بينما تبنت الأمم المتحدة خطة متكاملة لوقف الأعمال القتالية وضمان الوصول الإنساني إلى المحتاجين في المناطق المحاصرة، ودفع عملية التسوية السياسية بلا شروط مسبقة أو تدخلات خارجية، قدماً إلى الأمام. وتعهد لافروف بأن تواصل روسيا سياستها المستقلة والمسؤولة المبنية على مبدأ سيادة القانون الدولي والأساليب الجماعية لاتخاذ القرارات مع ضمان الدور المركزي للأمم المتحدة.

في الغضون، أعلن وزير الدفاع الروسي جنرال الجيش سيرغي شويغو أن الإرهاب الدولي يعتبر أخطر تهديد للبشرية. وخلال جلسة مجلس وزراء دفاع بلدان رابطة الدول المستقلة في موسكو، قال شويغو: إن المهمة الرئيسة لدول الرابطة تكمن في منع انتشار هذا البلاء داخل أراضيها.

على خط مواز، قال الأمين العام للأمم المتحدة: إنه لا يمكن تحقيق تقدم في تسوية الأزمة السورية إلا بالحوار وعبر جهود المجتمع الدولي برمته، مشيداً بالدور المحوري لروسيا في هذه الجهود.

ومساء أمس الأول، أعلنت الرئاسة الروسية أن بوتين سيبحث مع بان ودي ميستورا الوضع في سورية ومكافحة الإرهاب على هامش منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي الذي يبدأ أعماله اليوم الخميس.

وذكر بان في مقابلة مع وكالة «تاس» الروسية للأنباء أن الطريق إلى تسوية الأزمة السورية مازال طويلاً، لكنه أشار إلى التأثير الإيجابي الذي جاء به التعاون بين وزيري الخارجية الروسي والأميركي بشأنها.

ورداً على سؤال حول مدى واقعية الجدول الزمني للتسوية السورية الذي أقره مجلس الأمن، قال بان: إن هذه الوثيقة تبقى معلماً مهماً يدفع طرفي الأزمة للتحرك إلى الأمام نحو تحقيق طموحات الشعب السوري. ولفت إلى أن الدول الكبرى تمكنت، على الرغم من الخلافات القائمة بينها، من التوصل إلى صفقة نووية مع إيران حول برنامج الأخيرة النووي، وأشار أيضاً إلى تحقيق تقدم بقدر ما حول التسوية السورية، مؤكداً في الوقت نفسه أن مفاوضات السلام تتقدم ببطء شديد.

وسبق لمندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين أن أشار إلى أن المبعوث الأممي إلى سورية «متردد» بشأن عقد جولة جديدة من المفاوضات حول سورية لاقتناعه بعدم وجود أرضية جاهزة لها، مشيراً إلى أن «الأمم المتحدة تولي اهتماماً كبيراً جداً لمجموعة (الرياض) من المعارضة السورية (الهيئة العليا للمفاوضات)، في الوقت الذي تعرب فيه الحكومة السورية عن استعدادها للمفاوضات».

مفوضية اللاجئين تندد بـ«فشل جماعي» في مساعدة السوريين

وكالات

ندد المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة «بفشل جماعي» في تقديم المساعدة للاجئين السوريين، مشددة على ضرورة تصحيح ذلك.

وفي مقابلة له، حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، ندد مدير مفوضية اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أمين عوض بهذا الفشل، ورأى أنه لا بد من تصحيحه». واعتبر عوض أن خمسة ملايين لاجئ سوري يعيشون في دائرة الخطر، وأن المفوضية العليا للاجئين تؤكد أن المجتمع الدولي لم يدفع سوى أقل من ربع المساعدات التي كان وعد بها في شباط الماضي الدول المجاورة لسورية والبالغة قيمتها ١١ مليار دولار.

وفي الرابع من شباط في لندن، وخلال مؤتمر للمانحين الذي نظمته الأمم المتحدة، وعدت بريطانيا والكويت والنرويج وألمانيا بهبات استثنائية تناهز ١١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ وذلك لمساعدة نحو ١٨ مليون سوري من ضحايا الحرب.

لكن عوض أفاد بأن ٢,٥ مليار دولار فقط تم توزيعها فعلياً، علماً بأن الدول المحاذية لسورية وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق تنوء تحت عبء اللاجئين.

وأضاف عوض الذي حضر إلى واشنطن لعرض القضية أمام المسؤولين الأميركيين: إن «البلدان على خط الجبهة تشعر بخيبة أمل وبأنها مهملة»، مشيراً إلى أن المأساة الإنسانية التي تسببت بها الحرب في سورية تظهر في أرقام صادمة.

ولفت إلى أن سورية التي كان تعدادها السكاني ٢٣ مليون نسمة قبل الحرب، تأثر ١٣,٥ مليون شخص بهذه الحرب أو اضطروا إلى النزوح بحسب معطيات الأمم المتحدة في كانون الثاني الماضي، على حين فر ٤,٧ ملايين من سورية ليشكلوا «أكبر عدد من اللاجئين جراء نزاع واحد في جيل»، وفق ما قالت مفوضية اللاجئين في تموز. وتستقبل تركيا أكبر عدد من هؤلاء يناهز بين مليونين و٢,٥ مليون سوري، وقصد لبنان ١,٢ مليون يشكلون ربع سكان هذا البلد، وفي الأردن، يبلغ عدد السوريين المسجلين لدى المفوضية نحو ٦٣٠ ألفاً، لكن عمان تقدر العدد بأكثر من مليون، كذلك، لجأ ٢٢٥ ألف سوري إلى العراق و١٣٧ ألفاً إلى مصر، وفق الوكالة. ولم يسبق أن شهد العالم هذا العدد من اللاجئين (ستون مليوناً)، علماً بأن أكثر من ثلثهم في منطقة الشرق الأوسط.

وقال عوض: «من أصل سبعة مليارات شخص في العالم، لا يمثل تعداد السكان في الشرق الأوسط أكثر من خمسة إلى سبعة بالمئة، لكن هذه المنطقة الحافلة بالاضطرابات تضم ٣٥ إلى ٤٠ بالمئة من حالات اللجوء».

واعتبر عوض أنها أزمة غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية تهدد بزعزعة استقرار المنطقة برمتها مع تداعيات هائلة بدأت أوروبا تشعر بها منذ أكثر من عام، وتحديداً منذ بدأت ما يسميه عوض «الرحلة الكبرى» لمليون شخص عبروا بحر إيجه على متن زوارق مطاطية وأكملوا رحلتهم سيراً في اتجاه الشمال عبر منطقة البلقان.

وإذا كانت ألمانيا قد استقبلت في ٢٠١٥ أكثر من مليون مهاجر، فإن عدداً من الدول الأوروبية لم تظهر هذا الحد من السخاء بل شهدت على العكس تنامي تيارات قومية مناهضة للمهاجرين.

أما في الولايات المتحدة فتعهد الرئيس باراك أوباما أن تستقبل أول قوة عالمية مئة ألف لاجئ من مختلف الجنسيات بحلول ٣٠ أيلول المقبل بينهم عشرة آلاف سوري.

لكن أقل من ربع هؤلاء اللاجئين السوريين تم قبولهم للعام ٢٠١٦، في غمرة حملة انتخابية رئاسية طالب فيها المرشح الجمهوري دونالد ترامب بمنع جميع المسلمين من دخول الولايات المتحدة.

وفي رده على سؤال: هل يمكن قانوناً رفض استقبال لاجئين مسلمين؟ قال عوض: «كلا، لأن أدواتنا القانونية الدولية تنص على وجوب عدم التمييز بين الأشخاص».

مدير مفوضية اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أمين عوض

لأن دور الحزب «مشبوه» و«مدعوم من الأميركيين والروس»

«الائتلاف» يرفض محاولات «التنسيق» ضم «الديمقراطي الكردي» لوفد معارضة الرياض

وكالات

في الوقت الذي اعتبر فيه رئيس الائتلاف المعارض أنس العبدة، أن «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة، سيكون منوطاً بها تشكيل الوفد التفاوضي لجنيف، وتشكيل مرجعية له، قالت مصادر قيادية في «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»: إن الهيئة حاولت إقناع «الائتلاف» بضرورة أن يشارك ممثلون عن حزب الاتحاد الديمقراطي وعن مؤتمر موسكو ضمن الوفد التفاوضي للهيئة العليا للمفاوضات، على حين أكد قيادي في «الائتلاف» أن موقف «الأخير من عدم إشراك هذا الحزب بوفد المعارضة لم يتغير. وحسب وكالة «الأناضول» للأنباء، قال العبدة: إن «الهيئة العليا التفاوضية سيكون منوطاً بعهدتها مهام محددة، تتمثل في تشكيل الوفد التفاوضي لجنيف، وإدارة العملية التفاوضية وتشكيل مرجعية له».

وجاء هذا التصريح للعبدة، أمس، إثر انتهاء الاجتماع التشاوري الثالث بين «الائتلاف»، وهيئة التنسيق ومستقلين، ومختلف التنظيمات المسلحة «المعتدلة» بإشراف الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل، الذي التأم على مداري يومي الإثنين والثلاثاء، لبحث سبل توحيد جهود ورؤية المعارضة السورية ضمن هيئة عليا تفاوضية، وتحديد العناصر المكونة لوفدها التفاوضي.

وعلق وفد معارضة الرياض في نيسان الماضي مشاركته الرسمية في جولة لمحادثات السلام في جنيف، احتجاجاً على ما سمته هجمات لقوات الجيش العربي السوري تقول إنها تعني «انهياراً فعلياً لوقف إطلاق النار» الذي تم التوصل إليه في ٢٧ شباط الماضي.

ورأى العبدة، أن المفاوضات تواجه إشكالية حقيقية في ظل غياب الإرادة الجادة من المجتمع الدولي، ومن الطرف الروسي في الضغط على الدولة السورية، من أجل التصرف بطريقة أكثر جدية في الوصول إلى حل سياسي في البلاد، حسب تعبيره.

ولفت العبدة إلى أن اجتماع «الهيئة العليا للمفاوضات» المقبل (لم يحدد تاريخه)، سيحسم الاتفاق على الفريق التفاوضي الذي سيخوض المرحلة القادمة، معتبراً أن «المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود في ظل ما سماه «غياب التزام واضح من النظام السوري، وحلفائه بالهدنة الإنسانية، وبإحراز أي تقدم حقيقي في المسعى الإنساني، وغياب الجدية في مناقشة سبل تحقيق الانتقال السياسي الذي يمثل لب العملية السياسية»، وفقاً لتعبيره. وانتقد العبدة دور الاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الإقليمية والسياسية الدولية»، والتقارب الإيراني الأوروبي، مشيراً إلى أنه سيلتقي اليوم (أمس)، الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية للاتحاد، فيديريكا موغريني، وسيطلب منها أن يقوم الاتحاد بدور أكثر فعالية في العملية السياسية في سورية، ويكسر الاحتكار الحالي للعملية السياسية من موسكو وواشنطن الذي لم يحرز أي نتائج إيجابية». ودعا العبدة دول الاتحاد إلى «اتخاذ مواقف أكثر جدية فيما يتعلق بالوصول إلى حل وانتقال سياسي في سورية»، محذراً من خطر ما يحدث في سورية وفي المنطقة بشكل عام من مشاكل على غرار أزمة اللاجئين والإرهاب». وبدأت الإثنين اجتماعات بين «الائتلاف» المعارض وهيئة التنسيق في بروكسل، لبحث المرحلة المقبلة في سورية والخروج برؤية مشتركة، وذلك في ظل الجمود السياسي الذي يشهده الوضع السوري. وهذا الاجتماع ترأسه من جانب «الائتلاف» رئيسه العبدة ومن جانب هيئة التنسيق منسقها العام حسن عبد العظيم.

في الأثناء، قالت مصادر قيادية في هيئة التنسيق، حسب وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء: إنه سيصدر بيان مشترك في ختام اجتماعاتها مع الائتلاف، وإن بعض المشاركين طرح موضوع إشراك الأكراد أصحاب الإدارة الذاتية في شمال سورية في مفاوضات جنيف.

وقالت المصادر: إن «هيئة التنسيق حاولت إقناع «الائتلاف» بضرورة إشراك رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم، ضمن الوفد التفاوضي للهيئة العليا للمفاوضات، وطرح أن يُشارك ممثلون عنه، فضلاً عن ضرورة إشراك ممثلين عن مؤتمر موسكو وعلى رأسهم قدري جميل رئيس حزب الإرادة الشعبية».

وأضافت: إن الاجتماع بحث في إمكانية تقريب وجهات نظر أطياف المعارضة السورية من الطروحات الأوروبية فيما يتعلق بالحل السياسي، ووضع تصورات مشتركة مع أوروبا بخصوص التحديات التي يواجهها الفريق السوري المعارض في مفاوضاته المُجمدة مع النظام.

على حين قال رئيس الهيئة التنفيذية للكتلة الوطنية الديمقراطية، وعضو الهيئة السياسية في «الائتلاف»، عقاب يحيى: «إن اجتماعات بروكسل مع هيئة التنسيق لم تُغيّر موقف «الائتلاف» الواضح، الرافض لإشراك حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري في وفد الهيئة العليا للمفاوضات، حسب «آكي».

ونفى يحيى أن تكون هناك أي تنازلات في الائتلاف أو ضغوط عليه من هيئة التنسيق أو الأوروبيين لإقناعه بضم الأكراد ومنصة موسكو لوفد الهيئة العليا للمفاوضات، وقال: «لا علاقة للموضوع بالأكراد في حزب الاتحاد الديمقراطي أو الإدارة الذاتية، ولدينا في «الائتلاف» موقف واضح منهم ما داموا يقومون بهذا الدور الانفرادي المشبوه المدعوم من الروس والأميركيين، وموقف هيئة التنسيق متوافقة مع قرار الهيئة العليا للمفاوضات برفض أي علاقة حالياً».

وعن هدف المؤتمر ومدى توافق طرفيه، قال يحيى: «إن اجتماع بروكسل الذي يُنهي أعماله اليوم (أمس) هو تواصل للقاءات سابقة بين وفد «الائتلاف» ووفد هيئه التنسيق، وهدفه وضع ورقة تفاهمات اعترض عليها البعض في وقت سابق».

وأضاف يحيى: «في مؤتمر الرياض كان التوافق عاماً على صيغه البيان الذي صدر، ونحن مع توسيع دائرة العلاقات السياسية على طريق وحدة عمل المعارضة ولو عبر أشكال من التنسيق والتفاهمات، والاتحاد الأوروبي يرعى اللقاء وصولاً لتوافقات سياسية حول المرحلة».

وأوضح أيضاً «طُرحت وثيقة للنقاش تخص المرحلة الانتقالية والحل السياسي، والأهم الآن هو التوصل إلى علاقات مستمرة ترتبط بمستقبل الوطن حتى بعد المرحلة الانتقالية، وسيكون على «الائتلاف» وفق برنامجه أن يجري اتصالات مستمرة مع مختلف التشكيلات السياسية، القديمة منها والجديدة، وأن يقيم أشكالاً مُتنوعة من العمل المشترك والتعاون والتحالف بما يعزز موقع المعارضة في العملية السياسية ومستقبل البلاد، وربما التحضير لمؤتمر وطني عام».

داعش يغلق معظم مقاهي الإنترنت في الطبقة

الوطن- وكالات

أصدر تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، أمس، قراراً بإغلاق معظم مقاهي الإنترنت في مدينة الطبقة بالرقة بشكل مؤقت تمهيداً لاستصدار رخص.

ووفقاً لوكالة «سمارت» المعارضة، فإن ما يسمى «المكتب الأمني» التابع للتنظيم، بالتعاون مع ما يعرف بـ«ديوان الحسبة»، قام بإغلاق أغلبية مقاهي الإنترنت في المدينة، تمهيداً لاستصدار رخص جديدة، تفرض قيوداً رقابيةً أكثر على أصحاب المحال والزبائن.

وأضافت الوكالة، إنه لم يبق في المدينة سوى ثلاثة مقاه سمح لها التنظيم بمتابعة العمل، هي «سياف والهزيمي» في الحي الثاني، و«الفرقان» في الحي الثالث، نافية ما تداولته وسائل إعلام وناشطون، عن إغلاق جميع المحال هناك.

وكان داعش أصدر قراراً مماثلاً في مدينة الرقة الأربعاء الماضي، يحظر استخدام الإنترنت في المدينة، حيث منح أصحاب المحال مهلة تتراوح بين ثلاثة أيام و١٥ يوماً لإغلاق محالهم، إلا أن «ديوان الحسبة» تراجع عن القرار أمس الأول، بسبب تلقي عدد كبير من الشكاوى، فارضاً شروطاً وقيوداً رقابية.